أثر التجارة الدولية على تنمية المناطق الحدودية الجزائرية

–دراسة تحليلية للطريق العابر لافريقيا–

د.خروف منير أستاذ محاضرأ جامعة 08 ماي 1945 قالمة	د. فريحة ليندة أستاذ محاضر ب جامعة 08 ماي 1945 قالمة	أ.د.بوعزيز ناصر أستاذ تعليم عالي جامعة 08 ماي 1945 قالمة

ملخص:

تعتبر قضية التنمية في المناطق الحدودية، من المسائل التي تولي لها الدول اهمية قصوى لما لها من علاقة بالأمن الوطني العام، وتعتبر التجارة الحدودية من بين اهم سبل تنمية تلك المناطق، وجعلها مركز جذب، وبالتالي تسعى لاستثمار كافة الموارد الموجودة لديها بما في ذلك تلك التي توجد في المناطق الحدودية على نحو تتحول معه تلك المناطق من كونها عبء أمني إلى ثروة اقتصادية.

وتعد الجزائر من الدول التي تواجه هذه المعضلة، ليس لكبر مساحتها فقط، وإنما أيضًا بسبب عدم وجود دول متماسكة على الجانب الآخر من المناطق الحدودية كما في حالة ليبيا ومالي، وهو ما يجعل الجزائر الطرف الرئيسي الذي يتحمل عبء تأمين هذه المناطق وتنميتها اقتصاديًا، خاصة وان مجالات التجارة مع الدول المجاورة متعددة وتوعد بإمكانات كبيرة.

وقد خلصت الدراسة الى ان رغم الإمكانات الكبيرة للتجارة الحدودية شرقا وغربا وجنوبا، الا ان استغلالها وجعلها مشاركة في التنمية الاقتصادية ما زالت لها ان تقطع اشواطا معتبرة.

الكلمات المفتاحة: التنمية الاقتصادية، تجارة الحدود، الاقتصاد الجزائري، الطريق العابر لإفريقيا.

Abstract :

The issue of development in the border areas is one of the issues to which the countries attach the utmost importance because of their relation to the national security of the country. The border trade is considered one of the most important means of developing these areas and making it a center of attraction and thus seeks to invest all its resources, Are located in border areas in such a way that these areas are transformed from a security burden into economic wealth.

Algeria is one of the countries facing this dilemma, not only for a large area, but also because of the lack of cohesive countries on the other side of the border areas, as in the case of Libya and Mali, which makes Algeria the main party that bears the burden of securing these areas and economic development, Areas of trade with multiple neighbors are promising great potentials.

The study concluded that despite the great potential of border trade in the east, west and south, its exploitation and making it part of the economic development can still make significant strides.

Key words: economic development, border trade, Algerian economy, international trade.

مقدمة:

تعتبر تجارة الحدود من الأنشطة التجارية التي عرفت منذ القدم وكانت عبارة عن مقايضة سلعة بأخرى ولكن بعد ظهور الحدود السياسية تطور هذا النشاط، والتبادل التجاري عبر تجارة الحدود بين الدول ضرورة املتها علاقات الجوار والحاجة إلى بعض السلع الضرورية التي تعتبر تكلفة الحصول عليها أقل في المناطق الحدودية.

وتعمل هذه الورقة على دراسة دور تجارة الحدود في تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر ودول جوارها في الشرق والغرب والشمال والجنوب.

مشكلةالدراسة:

تتحدد مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1–ماهو حجم التبادل التجاري عبر تجارة الحدود بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا؟

2–ماهي طبيعة الميزان التجاري لتجارة الحدود بين ولاية النيل الأزرق وإثيوبيا؟

3–ماهي إنعاكسات توقف تجارة الحدود والعمل بالتجارة التفضيلية؟

وعلى ذلك يمكن تحديد المشكلة البحثية في مجموعة من الفرضيات أهمها مايلي:

1–يمكن الاستفادة من تجار بالدول الأخرى في تنمية وتطوير المناطق الحدودية وخاصة تنمية وتطوير الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة.

2–الوضع الحالي للشريط الحدودي أثر على تنمية وتطوير قطاع غزة بشك لسلبي.

3–يمكن الاستفادة من المساحات الفارغة بين الحدود بإقامة مشاريع مشتركة بين جمهورية مصر العربية وفلسطين.

4–يمكن وضع سناريوهات لمستقبل الحدود المشترك بين جمهورية مصر العربية وفلسطين.

–**أهداف الدراسة :تهدف** الدراسة إلى الاتي:

–تسليط الضوء على معوقات التنمية والتطوير في المناطق الحدودية الجزائرية.

–إبراز دور الشريط الحدودي في تنمية وتطوير القطاعات المختلفة الأخرى لمختلف الدول.

–كيفية الاستفادة من المساحات الفارغة بين الحدود لإقامة مشاريع مشتركة بين الجانبين.

–الاستفادة من تجار بالدول في عمليات تنمية وتطوير الحدود.

–الوصول الي نتائج وتوصيات ذات اهمية خاصة يمكن الاستفادة منها وتكون

.أهميةالدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناول دور تجارة الحدود في حجم التبادل، وتعتبر هذه الدراسة مهمة حيث أن كل ما ورد عن تجارة الحدود هي تقارير فقط بين الولايات الحدودية ووزارة التجارة الخارجية.

فروض الدراسة:

1–منهج الدراسة:

إستخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتحليلها وتصنيفها وتمجمع البيانات من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والأوراق العلمية والتقارير التي تخص الدراسة.

المحور الأول: اساسيات حول تجارة المناطق الحدودية

المحور الثاني تنمية المناطق الحدودية.

المحور الثالث: أثر التجارة على تنمية المناطق الحدودية

المحور الأول: اساسيات حول تجارة المناطق الحدودية

أولا: مفهوم تجارة الحدود:

هنالك العديد من التعاريف لتجارة الحدود تناولها الكتاب كلٍ علي حسب تخصصه إلا انهم إشتركوا جميعاً في أنها نوع من أنواع التجارة الدولية سواء أكان بمفهومها الضيق أو الواسع والتعريفات هي:

–وفي تعريف آخر أكثر خصوصية تجارة الحدود تعرف إقتصادياً بأنها المقايضة التبادلية الممكنة للبضائع ببضائع أخري بين الأقاليم المتجاورة في دولتين مختلفتين – مثل التبادل الذي يتم لإحداث الإكتفاء من الحاجيات اليومية عبر المجتمعات المتقاربة والمتصلة فيما بينها في الدولتين

–تعرف تجارة الحدود علي أنها نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم فيها تصدير سلع بالمقابل إستيراد سلع بنفس القيمة غير أنها لا تخضع للإجراءات المصرفية كفتح خطابات الإعتماد لأي من سلع الصادر أو الوارد كما يتم التعامل في تجارة الحدود بالعملات الوطنية فقط، وهي تجارة إستيراد وصادر وتمارس عبر المحطات الجمركية فقط[i].

ثانيا: أهمية تجارة الحدود:

إكتسبت تجارة الحدود في مراحل تطورها دوراً مهماً في ضبط العمل في مجال التبادل المحدود للسلع منعاً للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة، كما تمثل مؤشراً مهماً لإستقرار العلاقات بين الدول وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية[ii]:

–فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط الإقتصادي علي أسس قانونية.

–تعمل علي إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث آثراً إيجابياً في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي يساعد علي الإستقرار والحد من الهجرة إلي العواصم والمدن الكبرى.

–دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط علي موانئ الدول الرئيسة.

–تعمل تجارة الحدود علي تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.

–تساعد في تسهيل الحصول علي سلع مستوردة بالعملة المحلية.

–مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح إقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤي السياسية بين دول الجوار[iii].

ثالثا: أهداف تجارة الحدود: لتجارة الحدود أهداف عدة تتمثل في:

–تنمية وتقوية الصلات التجارية بين الدولة ودول الجوار وخلق مصالح مشتركة بينهما.

–دعم أواصر الصداقة بين الدولة وجيرانه بتقوية العلاقات السياسية والتقليل من مهددات الأمن والنزاعات الحدودية.

–تشجيع الولايات الحدودية علي زيادة مواعينها الإيرادية وإيجاد مصادر دخل وإيرادات حقيقية لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية.

–توفير بعض السلع الضرورية للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية.

–تحسين المستوي المعيشي والوضع الإجتماعي للمناطق الحدودية وتوفير فرص عمل للمواطن.

–تقلل من فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية.

–الحد من الهجرة من الريف إلي المدينة أو إلى الخارج وذلك لنشاط عمليات التبادل التجاري وأثرها الإقتصادي.

–تخفيضالطلبعليالعملات الصعبة إذأنتجارةالحدودتجارةمقايضةسلعةبأخرى.

–التعرف والترويج للسلع والمنتجات الوطنية وخلق أسواق ثابتة لها.[iv]

المحور الثاني تنمية المناطق الحدودية.

1. **تعريف التنمية:** لقد اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم، ولا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين، ويعود السبب في ذلك إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه، فبينما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادا في الناتج الوطني وزيادة في دخل الفرد، يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي منه والصحي والتعليمي والخدماتي[v].

أ– **تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية:** هي مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الوطنية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة الوطنية ولتساهم في تقدم البلاد[vi].

كما تعرف التنمية بأنها تلك العملية التي تعبر عن مرحلة تغيير أو إصلاح في:

–النمو الاقتصادي.

–العدالة في التوزيع.

–التغيير الاجتماعي والثقافي.

–التحول الاجتماعي.

–التحضر.

ب–كما يمكن تعريف التنمية بأنها: اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة العامة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية[vii].

انطلاقا مما تقدم يمكن وضع التعريف التالي للتنمية: التنمية عبارة عن تلك العملية التي بموجبها يتم تسخير الوسائل والإمكانيات اللازمة قصد استغلال القدرات البشرية والمادية بطريقة تتلاءم مع البيئة العامة وتعمل على توفير مختلف الحاجيات الأساسية وفقا للمتطلبات الحالية والمستقبلية.

2.استراتيجية التنمية المحلية للمناطق الحدودية:

تعتمد عملية تنمية المناطق الحدودية على الكثير من المقاربات والصيغ للمحافظة على سكان هذه المناطق من النزوح أو الاعتماد على بعض الأعمال التي من شأنها أن توفر لهم مداخيل غير قانونية تضر باقتصاد البلد كالتهريب، وتجارة المخدرات...الخ، ونذكر من بين هذه الاستراتيجيات:

–استراتيجية التنمية الزراعية في المناطق الحدودية التي يمكن أن تمثل مدخلا مهما لتنمية هذه المناطق لتحسين المستوى المعيشي وزيادة مداخيل المزارعين، من خلال إشراك النظام البنكي في عملية التمويل، وكذا نظام التأمين في الحماية من مختلف الأخطار الزراعية، ولاعتماد على القطاع الزراعي لتنمية المناطق الحدودية يمكن المساهمة في تنمية فعلية خاصة وأن الزراعة اليوم مكانتها أن تؤمّن فرص عمل ووسيلة لتشبث الفرد بارضه[viii].

–استراتيجية التنمية الصناعية، من خلال خطط وبرامج تستجيب للأولوت المتفق عليها عبر مسارات بحث واستشراف بين قوى المجتمع، وتلعب السياسة الصناعية دورا اساسيا في التنمية بحيث يمكن للدولة أن تقوم بتشجيع إقامة الصناعات في هذه المناطق الحدودية.

ولابد للسياسة الصناعية التركيز على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق، وفي هذا الصدد تعتبر الصناعات الصغيرة أكثر ملاءمة لظروف المناطق الحدودية، فهي تخلق فرص عمالة مما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة[ix].

3. التجارب الدولية لتنمية المناطق الحدودية:

يوجد العديد من التجارب الدولية التي تقدم نماذج ناجحة لتنمية المناطق الحدودية، والتي يمكن أن تكون مصدرً الدروس مستفادة للجزائر، خاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية لهذه المناطق، وفيما يلي تحليل لثلاث خبرات دولية في هذا المجال، وهي تحديدا الصين والهند كما سيتم التطرق إلى تجربة أوروبية بين مدينتي فيينا–براتيسلافا إحداهما تنتمي إلى إحدى دول أوروبا الشرقية والتي عانت حتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي من تدهور اقتصادى حاد في ظل النظام الشيوعى والأخرى من دول أوروبا الغربية التي تشهد تقدمًا ملحوظًا في كافة المجالات.

أ– التجربة الصينية:

أصدر مجلس الدولة الصينى (مجلس الوزراء) في 7 يونيو 2017 مبدأ توجيهيًا يدعو إلى بذل جهود لتحسين الهياكل الأساسية والدخل في المناطق الحدودية، ووفقًا لهذا المبدأ التوجيهي فإن الصين ستعزز" الصناعات ذات القدرات التنافسية وترفع مستوى الانفتاح وتحسن البيئة وتدعم الوحدة العرقية وتدعم قدرات الدفاع الوطنى في المناطق الحدودية."

وذكر المبدأ التوجيهي أن المناطق الحدودية تمثل درعًا مهمة للأمن الإقليمي، كما أن لها أهمية استراتيجية في عمليةا لإصلاح والتنمية في البلاد.

وأشار المبدأ إلى أن تحفيز تنمية المناطق الحدودية يعتبر أمرًا حاسمًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية السكان المحليين والوحدة الوطنية والعلاقات الودية بين الصين والدول الأخرى.

وتحاول الصين من خلال هذا المبدأ التوجيهي إحداث التوازن التنموى بين الأقاليم الساحلية الحدودية والأقاليم الداخلية، من خلال اتباع سياسات استثمارية وصناعية في تلك المناطق وسياسات أخرى توزيعية .كما يتضح أن الأهداف المنشودة ليست أهدافًا اقتصادية فقط لأغراض التنمية، ولكنّ هناك أهدافًا أخرى ذات طبيعة أمنية[x].

ووفقا للمبدأ، تشمل المناطق الحدودية 140 محافظة (أومدينة)حدودية من 9 مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم في البر الداخلى الصينى، بما في ذلك منطقة التبت ومنطقة شينجي انغالو يغورية، فضعن 58 مزرعة لأفواج في لقشين جيانغ للإنتاج والتعمير .وعلى سبيل المثال تمثل منطقة شينج يانغ نحو سدس إجمالي مساحة أراضي الصين، فهي الأكبر مساحة بين مقاطعات ومناطق الصين .وتتاخم جمهورية منغوليا في الشمال الشرقي، وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان غربا، وأفغانستان وباكستان والهند في الجنوب الغربي، ويبلغ طول الحدود الصينية فيها 5600 كم .وفي أول سبتمبر 2010 تم افتتاح 12 طريق ادوليا جديدا في شينج يانغ لنقل الركاب والبضائع وبذلك أصبحت المنطقة مرتبطة بكل من باكستان وكازاخستان ومنغوليا وقرغيزستان وطاجكستان وغيرها من الدول المجاورة عبر 75 خطًا لنقل الركاب والبضائع، وهذا يمثل نصف الخطوط الدولية المفتوحة على مستوى البلاد .كما تلعب الأسواق المتبادلة المقامة

للسكان على جانبي الحدود ورحلات سياحة التسوق وغيرهما من أنماط التبادل التجاري الحدودي دورا متزايدا في التجارة الخارجية للمنطقة[xi].

وفي مايو عام 2010 افتتح في معبر كجموناي ثاني أكبر دائرة للأسواق الحدودية المتبادلة لمنطقة شينج يانغ حيث بلغت مساحة الدائرة 105آلاف متر مربع وتكلفت نحو 20 مليوني وان .ويسمح لمواطني كازاخستان أن يدخلوا دائرة الأسواق لممارسة الأنشطة التجارية بواسطة وثيقة مبسطة ولا يحتاجون إلى تأشيرة، كما يتمتع المواطنون الصينيون الحاملون بطاقات الهوية بالحرية الكاملة في الدخول والخروج علما بأن دائرة الأسواق تتسع لحوالي عشرة آلاف شخص .وقد حافظت التجارة الحدودية منذ عام 1993 على حصة تتجاوز النصف من إجمالي قيمة التجارة الخارجية حيث بلغت قيمة التجارة الحدودية 3.709 مليار دولار أمريكي عام 2004 أي % 65.8 من إجمالي قيمة التجارة الخارجية.[xii]

ب– التجربة الهندية:

قامت الحكومة الهندية بتعزيز اللامركزية وتقسيم 15 ولاية هندية لمناطق متقدمة ومتوسطة ومتخلفة لبحث مدى فاعلية الاستثمار في البنية التحتية، وأظهرت النتيجة أن الاستثمار في المناطق المهمشة كان له الأثر الإيجابي الكبير في التنمية وخفض الفوارق الإقليمية، وعليه اتجهت السياسة الهندية للاستثمار في البنية التحتية للمناطق الحدودية المهملة، وتأكد أنه في المراحل المبكرة يكون الاستثمار في البنية التحتية هو الأنجح لكن على المدى المتوسط والطويل يكون الاستثمار في الرأس مال البشرى وبناء القدرات المحلية أهم عوامل التنمية والتوازن الإقليمي في تلك المناطق.

وقد اتجهت الحكومة الهندية– إلى جانب تطوير البنية التحتية في المناطق الحدودية–إلى تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة.

وقد تعددت أشكال الدعم الحكومى لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل فيمايلي:

- **الحماية** :حيث أصدرت الحكومة قرارًا بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط، ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها، وبالتالي الحماية والاستقرار.

- **التمويل** :بمعنى السماح لتلك المشروعات بالحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.

•**توفيرالبنيةالأساسية لتلك المشروعات** :وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية، فض عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى من خلال توفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

•**السماح للصناعات الصغيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الكبيرة** :وذلك بشرط تصدير 50 % من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات والميزان التجارى، وتوفير العملة الأجنبية والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

إدارة الصناعات » وتتولى الحكومة الإشراف على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى وعلى الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال «. الصغيرة والريفية إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادى والفنى لها .كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب فض عن إنشاء محطات اختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة .كما يقوم هذا الجهاز أيضًا بصياغة السياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن المنتجات لم تعد تقتصر على السلع الصغيرة فقط بل تشمل أيضًا السلع الأساسية والتكنولوجية المتطورة وإذا كان البعض يشعر أحيانًا في دول أخرى بأن قطاع الصناعات الصغيرة ينتج المنتجات الرخيصة، فإن هذا غير صحيح تمامًا في التجربة الهندية، حيث إن 35 % من منتجات الصناعات الصغيرة هنا كسلع هندسية فائقة الجودة، كما يضم هذا القطاع أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية، ويبلغ معدل النمو السنوى له حوالي 11.3 % ، وتوفر هذه الصناعات وظائف وأعمالا لحوالى 17 مليون موظف وعامل ينتجون ما يعادل 107 مليارات دولار بنسبة تصل إلى 10 % من الناتج القومى في الاقتصاد الهندى.[xiii]

وتقوم الفلسفة الهندية في هذا الصدد على فكرة أساسية تتمثل في فتح السوق أمام المنافسة لمنح هذه الصناعة فرصة الاحتكاك مع المنتجات العالمية، ومن ثم تطوير نفسها باستمرار، خاصة أن الحكومة لا تستطيع حمايتها في ظل مبادئ تحرر التجارة العالمية، ومن ثم فإن فلسفة الحكومة في هذا الصدد تقوم على فتح المجال أمام تلك الصناعات كى تنتج ما تريد، فإذا فشلت في تحقيق أهدافها قدمت لها دعمًا من خلال ميزانية أعدت لهذا الغرض قوامها 125 مليون دولار، وذلك بهدف تصحيح هياكل تلك الصناعات المتعثرة وتحديث أساليب إنتاجها والأخذ بيدها على الطريق الصحيح. كما أنشأت الحكومة الهندية صندوقًا آخر للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة بميزانية قدرها 50 مليون دولار.

وتقوم الحكومة الهندية أيضًا بتوفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة في المناطق الحدودية، من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية، وفي هذا الصدد تقرر مؤخرًا إنشاء مجمع صناعى ضخم تصل تكاليفه الاستثمارية إلى 1.250 مليار دولار يضم 50 معهدًا فرعيًّا للصناعات الصغيرة، وتتحمل تكاليفه الحكومة بالتعاون مع بنك تنمية الصناعات الصغيرة هناك[xiv].

ويعد الاتفاق المبدئى للهند مع كل من بنجلاديش وميانمار لمد خط أنابيب بترولى بينها أبرز الأمثلة على اهتمام الهندب تنمية المناطق الحدودية، ويلقى هذا الاتفاق قبو كبيرًا من جانب بنجلاديش لتطلعاتها السياسية من أجل التعاون مع الهند في مجال الطاقة.

كذلك، اتفقت رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمى (سارك)، مبدئيًا على إقامة منطقة تجارة حرة بجنوب آسيا، وتم بالفعل اعتماد بعض الخطوات الفعلية في هذا الاتجاه، وتمثلت في عقد اتفاقية تجارية بين الهند وسيريلانكا، وهو ماقد يكون له مردود إيجابي على جهود تنمية المناطق الحدودية في الهند.[xv]

المحور الثالث: أثر التجارة على تنمية المناطق الحدودية الجزائرية: **مشروع الطريق العابر لإفريقيا نموذجا**

مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا: من الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة و الذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة و يربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة ، التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكلياإفريقي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن و التنمية ، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو، ما يعادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع، حيث نجحت إلى غاية

الآن في إنجاز 95 % منه، على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا والتشاد، حيث تكفلت الجزائر بإنجـــاز نصـــيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و 39 كلم على التوالي، فيما يبقى الجزء الخاص بمالي متعطلا لانفلات أمني بعدما أنجزت نسبة 50 % منـــه، على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين تمنراست، تيمياوين وتيزاواتين، وأشار وزيـــر الأشـــغالالعمومية فاروق شيالي إلى أن استكمال المشروع سيتم قريبا بما أنه مبرمج حتى آفاق 2016 ..[xvi]

أ.التبادل التجاري بين دول الطريق العابر لصحراء إفريقيا:

يستند التحليل التالي للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء (الجزائر، تونس، النيجر، مالي، تشاد ونيجيريا) إلى المعلومات الاقتصادية، بما فيها الجمركية، والتي تم جمعها ضمن الدول الستة المعنية. وفقا لمختلف الدراسات والتقارير المتاحة، يبدو أن الجزء الأكبر من التدفقات التجارية ليس خاضعا للتسجيل ولا تزال تجارة المقايضة تمثل نشاطا هاما بالمنطقة . يتمثل تحليل التجارة في منطقة الطريق الصحراوي في استعراض التدفقات التجارية لكل بلد على حدا مع المنطقة المعنية (الواردات والصادرات مقدرة بالدولار الأمريكي) لالتقاط الملامح الرئيسية في آل بلد من حيث الحجم والبنية والتطور .اعتمدت اتفاقيات في هذا العرض لتسهيل قراءة الجداول و فهم التعليقات. وبالتالي:

تم تقريب المبالغ –يشير الرقم (صفر) إما إلى عدم وجود تبادل تجاري أو بكميات ضئيلة بالمقارنة مع المبالغ الأخرى.

التبادل الإجمالي للمنطقة: تمّ تحليل التجارة في منطقة الطريق العابر للصحراء (بين الستة بلدان المعنية) باعتبار بنية واردات وصادرات كل بلد للسنوات 2004 إلى 2006.

الواردات : تتميز الواردات خلال هذه الفترة بالنمو المستقر والمرتفع نسبيا، حتى لو أخذنا في الاعتبار الزيادات القوية في الأسعار المسجلة خلال هذه الفترة.

هذه الميزة من زيادة التجارة عند الاستيراد متبوعة بتركيز عالي للتجارة البلدان المغاربية والنيجر، مع إعادة توزيع لنسب التبادلات داخل البلدان المغاربية لصالح تونس . تعتبر الواردات التونسية من منطقة الطريق العابر للصحراء أآثر أهمية، و قد ارتفعت قيمة الواردات للبلدان المغاربية مما يقرب من 70 ٪ إلى أآثر من 76 ٪ بين 2004 و 2006.

جدول رقم01: واردات كل بلد من منطقة الطريق العابر للصحراء (مليون $)

	2004	2005	2006
الجزائر	112.8	148	171.8
تونس	74.4	134.3	204.6
مالي	9.6	40.1	10.8
النيجر	58.2	51	61.3
تشاد	1.6	1.6	2.5
نيجيريا	11.1	35	37.9
المنطقة المعنية	267.8	410.6	489.2
نسبة النمو		%53+	%19+

المصدر:لجنة الربط للطريق العابر للصحراء الأمانة العامة،دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، ديسمبر 2009، ص 27.

هذه الميزة من زيادة التجارة عند الاستيراد متبوعة بتركيز عالي للتجارة البلدان المغاربية والنيجر، مع إعادة توزيع لنسب التبادلات داخل البلدان المغاربية لصالح تونس . تعتبر الواردات التونسية من منطقة الطريق العابر للصحراء أكثر أهمية، و قد ارتفعت قيمة الواردات للبلدان المغاربية مما يقرب من 70 ٪ إلى أآثر من 76 ٪ بين 2004 و 2006 . يؤكد هذا التطور أن الشريكين الرئيسيين، من حيث حجم التبادل التجاري، داخل منطقة الطريق العابر للصحراء هي الجزائر و تونس.

جدول رقم02:بنية واردات كل بلد من منطقة الطريق العابر للصحراء (%)

	2004	2005	2006
الجزائر	42.1	36.1	42.1
تونس	27.8	32.7	41.8
مالي	3.6	9.8	2.2
النيجر	21.7	12.4	12.5
تشاد	0.6	0.4	0.5
نيجيريا	4.2	8.5	7.8
نسبة النمو	100	100	100

المصدر:لجنة الربط للطريق العابر للصحراء الأمانة العامة،دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، ديسمبر 2009، ص 27.

	2004	2005	2006
الجزائر	42.1	36.1	42.1
تونس	27.8	32.7	41.8
مالي	3.6	9.8	2.2
النيجر	21.7	12.4	12.5
تشاد	0.6	0.4	0.5
نيجيريا	4.2	8.5	7.8
نسبة النمو	100	100	100

و بالتالي حسب البلد والسنة، تعرض بنية إجمالي الواردات لمنطقة الطريق العابر للصحراء لعام 2006 على النحو التالي:

- تستهوي الجزائر و تونس على حصة كبيرة من الواردات داخل المنطقة بنسبة 70 ٪ في 2004 و 77 ٪ في 2006.

–و يتوزع الباقي على البلدان 4 الأخرى، مع الأرجحية للنيجر

الصادرات :تعاني الصادرات داخل منطقة الطريق العابر للصحراء من تطورات غير متوقعة، تتميز بتغيرات مفاجئة في البنية. بالفعل، تبين التطورات التي حدثت في السنوات بين 2004 – 2006 ما يلي:

– عرفت الصادرات داخل منطقة الطريق العابر للصحراء تقلبات معتبرة مع زيادة بالقيم الحالية من 300 ٪في 2005و انخفاض إلى 95 ٪ في 2006 .

– نيجيريا التي حققت ما يقرب من 80 ٪من تدفقات الصادرات داخل منطقة الطريق العابر للصحراء (4,78٪ في 2004 و 6,94 ٪ في 2005 ،(شهدت انخفاضا حادا لحصتها إلى 3,6 ٪ في 2006 –وقد تم ذلك لصالح تونس والجزائر، اللتين شهدتا ارتفاع حصتيهما إلى 1,63 ٪ و 9,28 ٪ على التوالي .

جدول رقم 03:صادرات كل بلد من منطقة الطريق العابر للصحراء (مليون $)

	2004	2005	2006
الجزائر	181.2	116.3	99.3
تونس	117	200.2	218.5
مالي	13.6	4.3	3.2
النيجر	56.3	46.2	0.1
تشاد	0.4	0.3	0.4
نيجيريا	1336.3	6448.7	21.4
المنطقة المعنية	1704.7	6815.7	343.2
نسبة النمو		+300%	-95%

المصدر:لجنة الربط للطريق العابر للصحراء الأمانة العامة،دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، ديسمبر 2009، ص 28.

جدول رقم 04: بنية صادرات كل بلد من منطقة الطريق العابر للصحراء (مليون $)

	2004	2005	2006
الجزائر	10.6	1.7	28.9
تونس	6.9	2.9	63.7
مالي	0.8	0.1	0.9
النيجر	3.3	0.7	0
تشاد	0	0	0.1
نيجيريا	78.4	94.6	6.3
نسبة النمو	100	100	100

المصدر:لجنة الربط للطريق العابر للصحراء الأمانة العامة، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، ديسمبر 2009، ص 28.

ب التبادلات التجارية.الجزائر:

الواردات:

–عموما، ارتفعت واردات الجزائر القادمة من منطقة الطريق الصحراوي من 26 مليون دولار في 1999 إلى 293مليون دولار في 2008 .

–عرفت بذلك معدل نمو متوسط سنوي قدره 25 ٪ على مدى الفترة 1999 –2008 .

–يجب تمويل هذه التغيرات بالقيم الحالية و بالدولار مقارنة مع 2007 نظرا للزيادة الحادة في الأسعار الدولية .على الرغم من هذا النمو القوي، فإن الواردات القادمة من منطقة الطريق الصحراوي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الواردات الجزائرية، أي ما يعادل 7,0 ٪ خلال الفترة 1999 – 2008 ،بل و زيادة على ذلك، تعتبر تونس المموّن الرئيسي للجزائر داخل المنطقة المذكورة مع ما يقرب من 99٪ من حصة السوق في 2008 مقابل ما يقرب من 5.94 ٪ في 1999

–تبين هذه العناصر أنه بالنسبة للجزائر واردات التجارة مع دول المنطقة المذكورة هامشية وأنها متركزة للغاية على شريك واحد هو تونس.

جدول رقم 05:الواردات من البلدان الأخرى لمنطقة الطريق العابر للصحراء و إجمالي واردات البلاد (ألف دولار أمريكي).

	الواردات من دول منطقة الطريق العابر للصحراء					اجمالي الواردات من منطقة الطريق العابر للصحراء	نسبة واردات منطقة الطريق الى اجمالي الواردات للجزائر	اجمالي واردات الجزائر
	مالي	النيجر	نيجيريا	تشاد	تونس			
1999	4	10	1523	3	25080	26025	0.3	9171500
2000	485	817	2068	95	42655	46120	0.6	9169000
2001	0	0	208	2	59290	60200	0.9	10012740
2002	0	1	2369	25	102355	104750	0.7	12528520
2003	0	9	5509	237	91340	97095	0.6	13143950
2004	0	0	2428	2	110395	112825	0.7	16984100
2005	2	702	3275	1	144 060	148 040	0.8	20 724 920
2006	230	0	1493	16	169970	171865	0.8	21070850
2007	163	30	952	25	212620	213790	0.8	26402600
2008	1	396	1222	26	291460	293105	0.8	36338700

المصدر:لجنة الربط للطريق العابر للصحراء الأمانة العامة،دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، ديسمبر 2009، ص 29، 30.

الصادرات:

عند التصدير، يمكن القيام بملاحظة مماثلة مع وجود نمط نمو أكثر تقلب .

–في الواقع، يظهر تحليل تطور صادرات الجزائر تجاه منطقة الطريق الصحراوي أنها آانت تقدر ب 94 مليون دولار في عام 2000 ،لترتفع إلى 745 مليون دولار عام 2008.

جدول رقم 07:الصادرات تجاه البلدان الأخرى لمنطقة الطريق العابر للصحراء و إجمالي صادرات البلاد (ألف دولار أمريكي)

	الواردات من دول منطقة الطريق العابر للصحراء					اجمالي الواردات من منطقة الطريق العابر للصحراء	نسبة واردات منطقة الطريق الى اجمالي الواردات للجزائر	اجمالي واردات الجزائر
	مالي	النيجر	نيجيريا	تشاد	تونس			
2000	1	50	19655	4	74410	94120	0.4	22025430
2003	45	238	8215	1	80550	89050	0.3	24990610
2004	29	772	16015	4	164455	181275	0.6	28990610
2005	156	194	16225	0	99805	116380	0.2	46000360
2006	349	696	1272	28	96970	99315	0.2	50612020
2007	623	650550	4536	56	85570	741335	1.2	60071260
2008	635	192700	36100	5	515695	745135	1.0	76669480

المصدر:لجنة الربط للطريق العابر للصحراء الأمانة العامة،دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، ديسمبر 2009، ص 30، 31.

– فيما يخص بتركيبة صادرات الجزائر، تبرز تونس من جديد كالمتعامل الأول للجزائر .

– لا بد أيضا من تقرير الطابع الهامشي لصادرات الجزائر تجاه المنطقة المذكورة. وهي تمثل 0.63 ٪ من إجمالي الصادرات عام 2004 و0.97 ٪ عام 2008.

–تشير هذه الخصائص إلى أن الجزائر ليس لها تجارة معتبرة مع بلدان المنطقة المعنية وأن هذه الأخيرة سواءا عند الاستيراد أو التصدير تمثل أقل من 1 ٪ من إجمالي التجارة ، و تبرز تونس كالشريك الرئيسي للجزائر داخل هذه المنطقة.

–بالفعل، فإن النظر في قيمة الواردات لكل فصل (يتضمن الفصل مجموعة من المنتجات من نفس العائلة و قيمته آآبر من أو مساوية ل 100 مليون دينار جزائري أو ما يقرب من 5,1 مليون دولار أمريكي) أدى إلى النتيجة التي مفادها أن تونس هو البلد الوحيد للمنطقة الذي تم استيراد ما يقرب من 22 فصلا منها عام 2008، مقابل 3 عام 1999 – .تشير هذه الزيادة إلى أن الارتفاعات القوية في الأسعار حتما تفسيرية لتضخم القيم المستوردة ، على عتبة 1 مليون دينار جزائري أو نحو 150 ألف دولار، وعدد المنتجات (و بصفة شاملة عدد الفصول المستوردة) آآثر أهمية، وخاصة بالنسبة لتونس. على هذا المستوى، تعتبر بقية البلدان شبه غائبة.

– تشير هذه الملاحظات إلى أنه، بشكل عام، و باستثناء تونس، المستوردات الجزائرية من منطقة الطريق الصحراوي تقريبا منعدمة.

خاتمة:

في ضوء ما تقدم من الدارسة وتحليل الواقع الحالي للمناطق الحدودية الجزائرية، تم التوصل إلى عدد من النتائج التي يمكن تصنيفها كمايلي:

–تمثل التجارة عبر الحدود والتعاون الاقتصادي واقع لتنمية المناطق الحدودية واعداد بيئة مساعدة للبنية التحتية.

–الاسواق ووسائل النقل والقطاعات الاجتماعية المختلفة تساهم في صنع السلام وتنمية المناطق الحدودية.

–التعاون المشترك بين الدول على الحدود يولد تنمية اقتصادية واستقرار في الامن الشامل وتطوير العلاقات الدولية.

–تعد المناطق الحرة والمدن الصناعية وسيلة من الوسائل الهامة في تشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمل.

–يعد مفهوم التنمية في القرن الواحد والعشرين من اهم المفاهيم العالمية، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة.

–تنمية المناطق الحدودية يعزز التكنولوجيا والاستفادة من تجار بالدول الاخرى تنمية الحدود يساهم في الحد من التوترات الامنية بين الدول المتجاورة .

–اعادة اللحمة وتوطيد العلاقات والروابط الاجتماعية بين الشعوب عبر تنمية الشريط الحدودي.

توصيات:

–تشكيل مجلس أعلى لتنمية المناطق الحدودية، بحيث يكون برئاسة السيد رئيس الحكومة ويضم كل الوزارات، ويختص المجلس ببحث ودراسة احتياجات المناطق الحدودية والتنسيق مع الجهات المعنية لوضع الخطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتحقيق التنمية

الشاملة بها ويكون حلقة الوصل بين الوزارات والجهات المعنية والأجهزة التنفيذية بالولايات التي تتبعها المناطق الحدودية، ومتابعة تنفيذ المشروعات التنموية في تلك المناطق وتقديم تقارير دورية للسلطة التنفيذية عن معدلات التنفيذ والمعوقات التي تعترض إنجاز المشروعات ومقترحات تذليل تلك المعوقات.

–ضم المناطق الحدودية ضمن المناطق الجغرافية التي تُمنح المشروعات الاستثمارية التي تقام فيها حافز استثماريًا خصمًا من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة بنسبة معتبرة.

–حصر المناطق التي تتولد عنها تدفقات الهجرة غير المشروعة ودعمها اقتصاديًا واجتماعيًا لتوفير فرص العمل للشباب من خلال وضع خريطة بالفرص الاستثمارية المتاحة في تلك المناطق، وإعطاء أولوية للترويج لها محليًا وإقليميًا وعالميًا، وإطلاق مبادرات تنموية من خلال البنوك الوطنية والصندوق الاجتماعي للتنمية لتشجيع إقامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وضمان التسويق الجيد لها محليًا وإقليميًا وعالميًا.

–تغيير استراتيجية تأمين الحدود والأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية والثقافية إلى جانب العامل الأمني، ووضع بدائل اقتصادية مناسبة للسكان القاطنين في تلك المناطق والإدراك الكامل للبعد الثقافي لهم وعاداتهم وتقاليدهم ومدى الامتداد القبلي والإثني عبر الحدود، ومحاولة إيجاد شراكة فعالة مع تلك القبائل لتأمين الحدود.

–دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنمية المناطق الحدودية من خلال التوسع في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في الولايات الحدودية من خلال برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص

–السعي لدى مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية للحصول على منح ومساعدات لتمويل مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المناطق الحدودية.

–تحفيز إقامة مشروعات السياحة الشاطئية الترفيهية، والسفارى، والسياحة العلاجية، وسياحة اليخوت، والمحميات الطبيعية بالولايات الحدودية الساحلية، لقدرتها على جذب عدد كبير من العمالة وتوطينها بالولايات الحدودية وخلق مجتمعات عمرانية بها، والحد من معدلات الهجرة الداخلية.

–التوسع في إقامة المناطق الصناعية في المناطق الحدودية وتنميتها من خلال مطور صناعي، ومنح المزيد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين في إطار قانون الاستثمار.

–إعطاء أولوية قصوى للترويج للمشروعات الاستثمارية المدرجة في الخطة الاستثمارية في الولايات الحدودية، إما من خلال إدارة الترويج بالهيئة العامة للاستثمار أو من خلال التعاقد مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة في الترويج للمشروعات الاستثمارية في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية.

الهوامش والمراجع:

[i] حرم محمد بدوي محمد وعبد العظيم سليمان المهل، دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا 2012-2012، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16 ، السودان، 2015 ، ص 52.

[ii] بشير الجيلي، وزارة التجارة الخارجية ومركز المعلومات التجارية – المؤتمر القومي لتنمية الصادرات السودانية في الفترة من 2-9 فبراير1992 ،ص2.

[iii] حرم محمد بدوي محمد وعبد العظيم سليمان المهل، المرجع السابق، ص 53.

[iv] **إدريس, إبراهيم محمد عبد الرحيم، دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة واليات دارفور 2003– 2015، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والكنولوجيا، 2015، ص 84.**

[v] عبد اللطيف مصيطفي ، عبد الرحمن بن سانية، **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الإسلامي–الواقع.... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص 3.

[vi] محمد بالخير، **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية– دراسة ميدانية لولاية تمنراست**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنظيم والعمل، منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 10.

[vii] فؤاد جدو، **التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر**، ملتقى حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر– واقع وتحديات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 5.

[viii] حساني حسين، طرشي محمد، **أي دور للتأمين في المساهمة في تنمية المناطق الحدودية؟، الملتقى الدولي الأولحول تنمية وتطوير المناطق الحدودية :واقع وآفاق 17/16نوفمبر 2016 ، جامعة سوق اهراس، ص 4**.

[ix] المرجع نفسه، ص 5.

[x] شريف رافت، التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية، بدائل سلسلة دراسات محكمة، عدد 24، اغسطس 2017، ص 20.

[xi] منطقة شينجيانج الويغورية الذاتية الحكم ، موقع المركز العربي للمعلومات، 7 اوت 2017،http// : www.arabsino.com

[xii] المرجع نفسه، ص 20.

[xiii] شريف رافت، مرجع سابق، ص 21.

[xiv] إبراهيممصطفىبيكتب ..المشروعاتالصغيرةوالمتوسطة .تجاربدولية.. تجربةالهند https://alborsanews.com/2017/05/18/1023219 ،

[xv] شريف رافت، مرجع سابق، ص 22.

[xvi] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، جانفي 2016، ص 182.